أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2020)

The impact of fluctuations in global oil prices in light of the Covid-19 pandemic on economic development in Algeria, an analytical study during the period (2010-2020)

أحميمة خالد[1*]، مايدة محمد فيصل [2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي- (الجزائر) khaledahmima@gmail.com

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي- (الجزائر)mohamedfaissel_maida@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 29 /2021/07 تاريخ القبول: 06 /2021/09 تاريخ النشر: 15 /2021/09

ملخص:

تهدف هذه الدارسة إلى تسليط الضوء على أثر تقلبات النفط العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث نسعى في هذا الإطار إلى تحديد المفاهيم الأساسية حول تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وأهم العوامل المؤثر فيها، و تعريف بمفهوم جائحة كورونا (كوفيد-19) وتطور الوضعية الوبائية للفيروس في الجزائر، وأهم الإجراءات المتبعة للحد من تفشي الفيروس داخل الجزائر وخارجها.

وبناء على ما سبق توصلنا في هذه ادارسة إلى أن هناك انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط بداية عام 2020 بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة الإجراءات الاحترازية المشددة للحد من تفشي فيروس، ومن النتائج المتوصل إليها أيضا انكماش معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تراجع كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الكلمات الافتتاحية: أسعار النفط العالمية، جائحة كورونا (كوفيد-19)، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

تصنيف JEL: L11، F01، O1.

Abstract:

This study aims to shed light on the impact of global oil fluctuations on economic development in Algeria during the period (2010-2020) in light of the Corona pandemic (Covid-19). Factors affecting it, a definition of the concept of the Corona pandemic (Covid-19) and the evolution of the epidemiological situation of the virus in Algeria, and the most important measures taken to limit the spread of the virus inside and outside Algeria.

Based on the foregoing, we concluded in this study that a significant drop in oil prices at the beginning of 2020 due to the Corona pandemic (Covid-19) led to a decrease in global demand for oil as a result of strict precautionary measures to limit the spread of a virus. The GDP growth rate and the decline in foreign direct investment flows, in addition to a significant decline in the per capita GDP in Algeria during the study period.

Keywords: World oil prices, Corona pandemic (Covid-19), economic development, Algeria.

JEL Classification Codes : L11, F01, O1.

* المؤلف المرسل.

1. المقدمة:

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفاضاً كبيراً لم يسبق له مثيل منذ إكتشافه، بسبب ظهور أزمة وبائية وصحية عالمية، بدأت في الصين وإنتقلت إلى جميع دول العالم، حيث ظهر فيروس كورونا (كوفيد-19) أول مرة في الصين الشعبية في أواخر سنة 2019، بحيث يعرف عليه بأنه فيروس سريع الانتقال مما أحدثة أزمة صحية عالمية خاصة في دول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية و إنتقل إلى الجزائر، مما أدى إلى توقف دوران العجلة الاقتصادية في معظم الدول المتقدمة والنامية و تراجع الطلب على المنتجات النفطية لاسيما وقود الطائرات الذي أنخفض نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقيد الحركة العالمية بسبب الإجراءات الإحترازية المشددة للحد من تفشي الجائحة ، وأحدثت أكبر أزمة النفطية في عالم حيث وصل خام تكساس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصل إلى سالب 37 دولار أمريكي، كما توقعت وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل قياسي قدره 8.6 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي في عام 2020.

وتعتبر الجزائر من الدول المنتجة والمصدر للنفط، فقد شكل قطاع المحروقات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة دورا محورياً في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر نظير الإيرادات الكبيرة المتأتية من صادرات المحروقات، حيث تساهم هذه الأخير بأكثر من 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بدرجة أولى، هذا ما يجعله عرضة للصدمات الخارجية جراء التقلبات في أسعاره بين الارتفاع والانخفاض في الأسواق العالمية النفطية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى أثر تقلبات النفط في الأسواق العالمية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إذن تتمحور الإشكالية الرئيسية التي تطرحها الدراسة في السؤال التالي :

مـا هي أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم أسعار النفط، وما أنواعها ؟ وما هي العوامل المؤثرة فيها ؟
- ما هي جائحة كورونا (كوفيد-19)، وما أعراضها ؟ وما هي الإجراءات المتبعة من طرف الجزائر للحد من تفشيها ؟
- هل أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، ومن بين أنواعها السعر المعلن والمتحقق والفوري، وأما العوامل المؤثرة فيها هي الطلب والعرض على النفط.
- هي جائحة عالمية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-2)، ومن بين أعراضها الحمى، والسعال الجاف، والإجهاد، وأصدرت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات الاحترازية تتمثل في تدابير التباعد الاجتماعي للحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين.

- أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بمفهوم أسعار النفط وأنواعها والعوامل المؤثر فيها.
- التعريف بجائحة كورونا (كوفيد-19) وأعراضها على المريض بالفيروس.
- معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المنهجية الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وذلك لملائمته لموضوع واهداف الدراسة، من خلال التطرق إلى مفهوم أسعار النفط و جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومعرفة مدى أثر انخفاض أسعار النفط العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2. المفاهيم الأساسية حول أسعار النفط والعوامل المحددة والمؤثرة فيها:

1.2. تعريف النفط: بالرجوع إلى معجم مصطلحات الصناعة النفطية، نجد أن كلمة النفط تعني "**البترول**" أو "**زيت البترول**". والبترول «**Petroleum**» كلمة ذات أصل لاتيني مركبة من شقين أولهما «**Petr**» ويعني الصخر، والثاني هو «**oleum**» ويعني الزيت، وتعني الكلمة مجتمعة "**زيت الصخر**"، أما كلمة نفط «**Naphta**» المرادفة لكلمة "بترول" فهي من أصل يوناني، وتعني "**الزيت الجبلي**" (علّه، 2017). ويتميز النفط الخام باللون البني الغامق أو الأسود ذات البريق الأصفر الذهبي وتختلف الكثافة النوعية للنفط من خزان إلى أخر ومن حقل إلى أخر (عدنان، 2019، صفحة 250)

ويعدّ النفط مادة بسيطة ومركبة في الوقت نفسه، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط، هما الهيدروجين والكربون، فهو يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة، التي يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة في تركيبها الجزيئي، فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.

ويوجد النفط إما في حالة سائلة، وهي صورة النفط التقليدي المعروف؛ أو في حالة صلبة، وهو النفط غير التقليدي، ويتكون من عروق إسفلتية صلبة كصخور (القار)، أو حجر السجيل، أو رمال (القار)؛ أو في حالة غازية، وهو الغاز الطبيعي، ومنه غاز البوتان والبروبان وغيره من الغازات.

2. 2. مفهوم سعر النفط: هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، والمكون من 42 غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعاراً غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد السبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن (عدنان، 2019، صفحة 251).

ويرجع سبب اختلاف أسعار النفط في العالم إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية، بحيث أنه كلما كانت درجة كثافة النوعية للنفط مرتفعة كلما كانت القيمة السعرية له مرتفعة والعكس صحيح (دريش ، صفحة 16).

3.2. أنواع أسعار النفط:

عند الحديث عن أسعار النفط الخام لابد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث أن كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، وفما يلي نتعرض لأهم أنواع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهي (مراد ، الصفحات 199-200):

1.3.2. السعر المعلن (السعر الرسمي): هو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق، ومجسدا لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم، وقد يكون الطرف العارض فرداً أو شركة أو مؤسسة نفطية، تاريخياً فإن هذا السعر ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة **"ستاندر داويل"** (بن عوالي، 2016، صفحة 38)واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، وهي فترة احتكار الشركات العالمية لإنتاج واستغلال السلعة النفطية.

2.3.2. السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصاً الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، لقد ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينيات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية سواءً في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

3.3.2. السعر الإشارة: هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة كإتفاقيات المشاركة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية الشرق أوسطية بصورة خاصة. إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.

4.3.2. السعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

5.3.2. السعر الفوري (الآني): هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنياً أو فورياً في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدياً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الطراف العارضة والمشترية بصورة آنية (عدنان، 2019، صفحة 251).

وتخضع عملية تسعير النفط لميكانيزمات محددة، فنظام التسعير الحالي يعرف بنظام **"المعادلة السعرية"**، وقد تم اللجوء إليه في نهاية عام 1987، وبموجبه يتم احتساب أسعار النفوط بوساطة معادلة تعتمد على أسعار نفوط مرجعية تحددها السوق. ويفترض أن تنعكس ظروف الطلب والعرض في كل سوق على الأسعار المرجعية. وتقوم معادلة التسعير بتقدير سعر نفط معين إنطلاقاً من يعر نفط مرجعي وفق الصيغة الآتية (مراد ، صفحة 101):

سعر النفط المراد تسعيره = سعر النفط المرجعي (الفوري أو المستقبلي) ± فروقات.

وبالنسبة إلى الفروقات فإن وجودها في المعادلة يهدف إلى ضمان التنافسية بين النفط المراد تسعيره والنفوط المشابهة البديلة الأخرى، وتتضمن هذه الفروقات فروقات النوعية وفروقات الموقع الجغرافي، ومن خلال صيغة المعادلة فالفروقات قد علاوة أو خصماً، وبذلك تصبح المعادلة بالشكل الآتي:

سعر النفط المراد تسعيره = سعر الخام المرجعي + فروقات النوعية + فروقات الموقع الجغرافي.

6.3.2. السعر العادل: تقوم فكرة السعر العادل للنفط على فكرة ضمان دخل مستقر للدول النفطية على المدى القصير، وقابل للاستمرار على المدى الطويل، كما أنه من الجانب الآخر يوفر للدول المستهلكة ضمان الإمدادات بأسعار مستقرة (علّه، 2017، صفحة 101).

4.2. التطور التاريخي لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية:

مرت السوق العالمية للنفط بعدة تقلبات في الأسعار، وعلى الرغم من وجود عدم توافق الخبراء حول فكرة دورية للسوق مقابل ما يعرف بالتغيير الهيكلي للسوق، والتي يمكن تقسيم تطوراتها عبر المراحل الزمنية التالية (دريش ، صفحة 17):

1.4.2. المرحلة الأولى خلال الفترة (1950-1970): تمثل مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تميزت بالتوسع السريع، وهي المرحلة المرتبطة بإعمار الضواحي بالولايات المتحدة الأمريكية وبالانتعاش الاقتصادي

في دول أوربا واليابان، وتحول النفط من وقود أمريكي إلى وقود عالمي، رغم أنه بقي مقتصراً إلى حد كبير على دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والاتحاد السوفيتي سابقاً.

2.4.2. المرحلة الثانية خلال الفترة (1970-1980): تميزت هذه المرحلة بإنهيار الطلب على النفط في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وإعادة ظهور الإنتاج من خارج الأوبك، وعدم قدرة منظمة الأوبك على الحفاظ على مستوى عالي للأسعار، والإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصتها داخل السوق حيث تراجعت طاقتها إلى الإنتاج بمقدار النصف، وخلال هذه الفترة حدثت أول أزمة بترولية، حيث شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة منذ عام 1974.

3.4.2. المرحلة الثالثة خلال الفترة (1980-2000): لم تكن أسعار النفط خلال معظم الفترة مرتفعة جداً، بحيث تؤثر سلباً على الطلب على النفط، وليس من الدرجة التي تحد من الاستثمارات وابتداء من 1986 إنهارت أسعار النفط ثم حصلت زيادة تدريجية في حصة أوبك من السوق النفطية، كما شهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية إنخفاضاً في مستويات، وهنا أيضا حدثت الطفرة الثانية البترولية.

4.4.2. المرحلة الرابعة خلال الفترة (2000-2008): وهي مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية، تميزت بداية هذه المرحلة بنمو الطلب على الطاقة في أغلب الاقتصاديات الصاعدة وخاصة في الصين بمعدلات نمو غير مسبوقة حيث أنه ارتفع حجم الطلب تقريباً إلى الضعف، وشهدت أيضاً هذه الفترة الارتفاع المتواصل وغير المسبوق في أسعار النفط، والتي بلغت مستوى تاريخي 147$ للبرميل منتصف 2008، وعلى العكس ما كان يعتقده الخبراء من ارتفاع أسعار النفط سوف يؤدي إلى تراجع نمو الاقتصادي العالمي، فقد كان الاقتصاد العالمي ينمو هو الآخر بمعدلات جيدة.

5.4.2. المرحلة الخامسة خلال الفترة (2008-2014): بدأت هذه المرحلة مع بداية الأزمة المالية العالمية التي رافقها تراجع كبير في الطلب العالمي على النفط بأكثر من 1% سنة 2009 مقارنة مع سنة 2008، وهذا بدوره أدى إنهيار الأسعار إلى عتبة 30$ للبرميل ثم عادت لتستقر ما بين 70 و80 $ للبرميل، وحسب الخبراء فإن الأسعار ستعود إلى الارتفاع بعد نهاية الأزمة ولكن يختلفون في تقدير عمر الأزمة المالية فمنهم من يعتقد أنها ستستمر من سنتين إلى ثلاثة سنوات، ومنهم من يرى أنها ستستمر إلى أكثر من خمس سنوات.

6.4.2. المرحلة السادسة خلال الفترة (2014- 2020): يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن ما يجري من انخفاض كبير في أسواق النفط العالمية، يعد عقاباً جماعياً إذ اتفق كبار منتجو النفط في العالم و الولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج، ولم تكن هذه المرة الأولى التي تستخدم سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل إستخدمتها إدارة الرئيس الأمريكي **"رونالد دريغان"** في ثمانينات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانية موسكو وطهران.

7.4.2. المرحلة السابعة من 2020 إلى يومنا هذا: شهدت هذه المرحلة ظهور أزمة وبائية وصحية عالمية، بدأت في الصين وإنتقلت إلى جميع دول العالم، حيث ظهر فيروس (كوفيد-19) أول مرة في الصين الشعبية في أواخر سنة 2019، بحيث يعرف عليه بأنه فيروس سريع الانتقال مما أحدثة أزمة صحية عالمية خاصة في دول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مما أدى إلى توقف دوران العجلة الاقتصادية في معظم الدول المتقدمة والنامية و تراجع الطلب على المنتجات النفطية لاسيما وقود الطائرات الذي أنخفض نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقيد الحركة العالمية (وليد، 2020) بسبب الجائحة ، وأحدثت أكبر أزمة النفطية في عالم حيث وصل خام تكساس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصل إلى سالب 37 دولار أمريكي، كما توقعت وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل قياسي قدره 8.6 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي في عام 2020 (bloomberg, 2021).

5.2. العوامل المحددة والمؤثرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية:

تتأثر أسعار النفط بحزمة كبيرة من العوامل، وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين، أحدهما يختص بجانب الطلب، والثاني يختص بجانب العرض. وتتمثل هذه العوامل فيما يلي (علّه، 2017، الصفحات 202-203):

1.5.2. العوامل المؤثرة في الطلب النفطي:

1.1.5.2. سعر النفط الخام ومنتجاته المكررة: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب النفطي، حيث إن إنخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط، والعكس في حالة ارتفاعه، وينطبق ذلك على النفط الخام أو منتجاته المكررة.

2.1.5.2. السعر النسبي للطاقات المنافسة: تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة في أسعار النفط، فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معيّن تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع، ولقد حفز ارتفاع أسعار النفط خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث عن بديل مناسب له ليحلّ محلّه أو يشاركه في الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة.

3.1.5.2. معدل النمو الاقتصادي: يسيطر النفط على أكثر من 40% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة مع بداية القرن الحالي، فهو يمثل عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، وانخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى إنخفاض الطلب على النفط، وبالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

4.1.5.2. التغيرات المناخية: تؤثر التغيرات المناخية على مدار العام في مستويات الطلب على النفط، حيث لوحظ مثلاً أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال فصل الصيف نتيجة إرتفاع درجات الحرارة في المقابل ارتفاع طلبها في فصل الشتاء (مراد ، صفحة 102).

2.5.2. العوامل المؤثرة في العرض النفطي:

1.2.5.2. الطلب النفطي: يعدّ الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، إنطلاقاً من فكرة أن الطلب يخلق العرض؛ بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، فإن ذلك يشجعه على زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، وأما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط، إذاً فالعلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار (علّه، 2017، الصفحات 203-204).

2.2.5.2. الاحتياطيات النفطية: تعتبر قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطيات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط.

3.2.5.2. السعر النفطي: يعدّ السعر من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر العرض النفطي، حيث يؤثر السعر في العرض من خلال تأثيره في الطلب على النفط، إذ أن ارتفاع السعر يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي، وبالتالي تقلص الإنتاج والعرض في الأخير.

4.2.5.2. الكوارث الطبيعية: تؤثر العوامل الجوية وبالدرجة الأولى الأعاصير والزلازل على المعروض العالمي للنفط، حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق النفط العالمية في انخفاض الإمدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الإنتاج البحرية، إضافة إلى تأخر حاملات النفط في الوصول إلى الموانئ، وهذه تعتبر آثار مؤقتة. إلا أن هناك آثار أخرى قد تكون أطول مثل تضرر المنصات البحرية، أو شبكات الأنابيب، أو منشآت الإنتاج في حالة الزلازل. فقد نتج مثلا عن إعصاري "كاترينا" و"ريتا" عام 2005 إنخفاض إنتاج النفط الأمريكي بمقدار 26%، كما خفض إنتاج المصافي بمقدار 17% (مراد ، صفحة 204).

5.2.5.2. دور المنظمات الدولية: تؤثر سلوكيات عرض النفط العالمي في دور المنظمات الدولية ذات العلاقة المباشرة بقطاع النفط وصناعته، وعلى رأسها (مراد ، الصفحات 102-103) :

1.5.2.5.2. منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC): أسست منظمة «أوبك» في سبتمبر من عام 1960، بإتفاق الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط آنذاك، وهي: السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا. وكان السبب الرئيسي لنشأتها هو خلق تكتل لمواجهة الشركات النفطية الكبرى التي تسيطر على أسعار النفط، وبذلك أصبحت «أوبك» أهم منظمة منشأة من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وتضم المنظمة في عضويتها حالياً اثنتي عشرة دولة. وقد هدفت المنظمة إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها وتطويرها، وتحديد أفضل السبُل لحماية مصالحها منفردة أو مجتمعة، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن تحقيق إستقرار الأسعار في الأسواق النفط العالمية.

2.5.2.5.2. الوكالة الدولية للطاقة (IEA): أُ نشئت هذه الوكالة ردّ فعل على ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973 و1974 لتوحيد جهود الدول المستهلكة وتنظيمها في وجه منظمة أوبك، ففي مستهل عام 1974 دعا الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور إجتماع في واشنطن، بغرض تنسيق الجهود لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، ولدى نشأتها ضمت الوكالة في عضويتها 18

دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فيما يبلغ عدد أعضائها حالياً 28 دولة، ومقرها باريس.

الشكل 01: العوامل المحددة والمؤثرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية

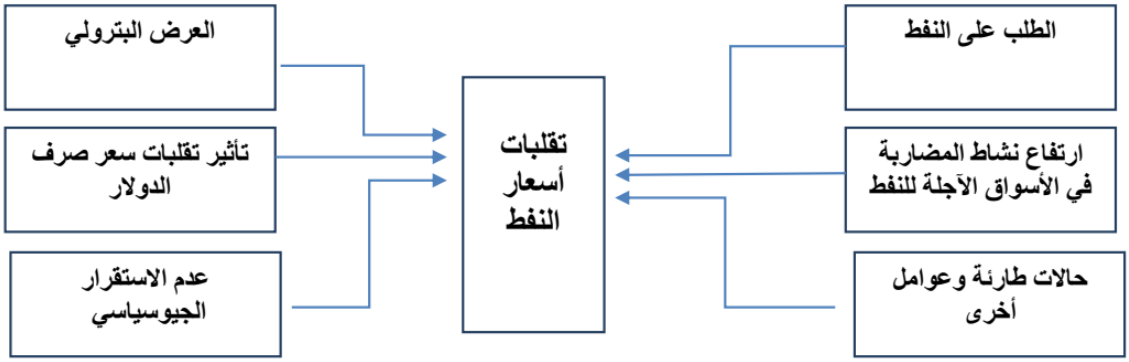

المصدر: دريش زهرة وأخرون، **أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2016)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد: 09- العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص: 16.

3. ماهية جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنمية الاقتصادية في الجزائر:

1.3. ماهية جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19):

1.1.3. مفهوم جائحة كورونا (كوفيد-19):

هي جائحة عالمية مستمرة حالياً لمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-2). تفّشي المرض للمرة الأولى في مدينة **"ووهان"** الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019 (Organization, Organization, World Health, 2021). أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 يناير جانفي 2020 أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي (ويكبيديا، 2021). واسم **(كوفيد-19)** هو الاسم الانجليزي **(Covid-19)** الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية للفيروس ومشتق كالتالي (يونيسف، 2021):

- ✓ (CO): هما أول حرفين من كلمة كورونا (corona)؛
- ✓ (VI): هما أول حرفين من كلمة فيروس (virus)؛
- ✓ (D): هو أول حرف من كلمة مرض بالانجليزية (disease).

من خلال ما سبق لابد من التعريف بالمصطلحات التالية (منظمة الصحة العالمية، 2021):

- **تعريف فيروس كورونا:**

فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار معروفة بأنها تسبب أمراضاً تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية **(MERS)**، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيمة **"السارس"**.

- **تعريف مرض (كوفيد-19):**

كوفيد-19 هو المرض المعدي الناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى **"فيروس كورونا-سارس-2"**. وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المستجد لأول مرة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في "يوهان" بجمهورية الصين الشعبية.

- **تعريف فيروس كورونا المستجد:**

يتمثل فيروس كورونا الجديد في سلالة جديدة من فيروس كورونا لم تكشف إصابة البشر بها سابقاً.

2.1.3. أعراض (كوفيد-19):

تتشابه العديد من أعراض مرض (كوفيد-19) مع أعراض الإنفلونزا ونزلات البرد وغيرها من الأمراض، لذا فمن الضروري إجراء إختبار للتأكد من الإصابة بداء (كوفيد-19). قد تظهر الأعراض بعد يومين غلى 14 يوماً من التعرض للفيروس، ويمكن أن تتراوح الأعراض من خفيفة جداً إلى شديدة، وبعض المصابين لا يعانون من أي أعراض (يونيسف، 2021).

تتمثل أعراض (كوفيد-19) الأكثر شيوعاً فيما يلي (منظمة الصحة العالمية، 2021):

- ✓ الحمى؛ السعال الجاف؛ الإجهاد.

وتشمل الأعراض الأخرى الأقل شيوعاً التي قد تصيب بعض المرضى بما يلي (منظمة الصحة العالمية، 2021):

- ✓ فقدان الذوق والشمّ؛ إحتقان الأنف؛ التهاب الملتحمة (المعروف أيضاً بمسمى احمرار العينين)؛ ألم الحلق؛ الصداع؛ آلام العضلات أو المفاصل؛ مختلف أنماط الطفح الجلدي؛ الغثيان أو القيء؛ الإسهال؛ الرعشة أو الدوخة.

وعادة ما تكون الأعراض خفيفة، ويصاب بعض الأشخاص بالعدوى، ولكن لا تظهر عليهم إلا أعراض خفيفة للغاية أو لا تظهر عليهم أي أعراض بالمرة.

وتشمل العلامات التي تشير إلى مرض (كوفيد-19) الوخيمة بما يلي (منظمة الصحة العالمية، 2021):

- ✓ ضيق النفس؛ انعدام الشهية؛ التخليط أو التشوش؛ الألم المستمر أو الشعور بالضغط على الصدر؛ ارتفاع درجة الحرارة إلى أكثر من 38 درجة مئوية.

وتشمل العلامات الأخرى الأقل شيوعاً بما يلي (منظمة الصحة العالمية، 2021):

- ✓ سرعة التهيّج؛ التخليط أو التشوش؛ انخفاض مستوى الوعي (الذي يرتبط أحياناً بالنوبات)؛ القلق؛ الاكتئاب؛ اضطرابات النوم؛ مضاعفات عصبية أشد وخامة وندرة مثل السكتات الدماغية والتهاب الدماغ والهذيان وتلف الأعصاب.

يعتبر 80% من المصابين بالفيروس يتعافون دون الحاجة إلى علاج خاص، وواحد من كل ستة مصابين "بكوفيد-19" تكون حالته شديدة ويجد صعوبة في التنفس، و20% من الحالات يمكن علاجها في المستشفى، ويؤثر المرض في المسنين الذين تتجاوز أعمارهم الستين أكثر من غيرهم.

ويمكن أن يؤدي الفيروس إلى الوفاة للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة مثل الضغط والقلب والسكري، ولابد لمن يعانون ارتفاع درجات الحرارة والسعال وضيق التنفس الحصول على دعم طبي (وكالة الأناظول، 2021).

3.1.3. طريقة انتقال جائحة كورونا (كرفيد-19):

ينتقل الفيروس بالدرجة الأولى عند المخالطة اللصيقة بين الأفراد، وغالباً عبر الرذاذ والقطيرات التنفسية الناتجة عن السعال أو العطاس أو التحدث. عادةً ما تسقط القطيرات على الأرض أو على الأسطح دون أن تنتقل عبر الهواء لمسافات طويلة. في سياق أقل شيوعاً، قد يصاب الأفراد نتيجة لمس العينين أو الفم أو الأنف بعد لمس سطح ملوث بالفيروس. تبلغ قابلية العدوى ذروتها خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد ظهور الأعراض، مع إمكانية إنتقال المرض قبل ظهورها عبر المرضى غير العرضيين (ويكبيديا، 2021).

4.1.3. تطور الوضعية الوبائية لفيروس كورونا (كرفيد-19) في الجزائر:

ظهرت أول إصابة في الجزائر عند وصول رجل إيطالي الجنسية في 27 فيفري 2020، وقد قامت السلطات الجزائرية بمغادرته إلى وطنه في 28 فيفري 2020، ثم ظهرت إصابتين جديدتين في 2 مارس 2020، وبدأت عدد الإصابات ترتفع إلى أن وصلت في أواخر شهر مارس إلى 716 إصابة، وسجلت 44 حالة وفاة، كما سجلت وزارة الصحة شفاء 37 مصاب، كما تزايدت عدد الإصابات بفيروس كورونا في شهر أفريل ليصل العدد الإجمالي إلى 4006 حالة مؤكدة، فيما بلغ إجمالي الوفيات إلى 450 حالة، وقد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 1702 حالة شفاء، وقد وصل عدد الحالات تحت العلاج 6805 وتشمل 2714 حالة مؤكدة حسب التحليل المخبري و4091 حالة محتملة حسب التحليل بالأشعة والسكانير، فيما يتواجد 23 مريضاً حاليا في العناية المركزة، وفي شهر ماي وصل عدد الإصابات المؤكدة إلى 9394 حالة، فيما بلغ إجمالي الوفيات 638 وفاة وعدد الحالات التي تماثلت للشفاء 5549 حالة، بلغ عدد الحالات التي استفادت من العلاج حسب البروتوكول المعمول به 17753 حالة (سماح، 2020، صفحة 28).

وبقيت عدد الاصابات في ارتفاع في شهر جوان حيث وصلت إلى 13907 إصابة، وارتفع إجمالي عدد الوفيات إلى 912 وفاة، وتماثل 9897 مريضاً للشفاء من الفيروس.

كما بلغت الاحصائيات في أواخر شهر جويلية عدد بفيروس كورونا 30394 إصابة وارتفع عدد الوفيات إلى 1210، وقد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 20537 حالة شفاء. وبلغت في أواخر شهر أوت عدد الحالات المؤكدة 41068 إصابة، ووصل عدد الوفيات إلى 1424 وفاة، بينما بلغت حالات الشفاء 28874 حالة (سماح، 2020، صفحة 28).

وحسب آخر الإحصائيات ليوم 26 أوت 2021، بلغت عدد الحالات المؤكدة 193171 إصابة، ووصل عدد الوفيات المؤكدة إلى 5096 وفاة، بينما بلغت حالات الشفاء 131535 حالة(World Health Organiztion, 2021) .

5.1.3. الإجراءات المتبعة للحد من تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) في الجزائر:

بعد انتشار الفيروس وظهور أولى الحالات في الجزائر، صدرت مجموعة من الإجراءات الاحترازية في المرسوم التنفيذي رقم: 20-69 والمرسوم المكمل له 20-70، والذي يهدف إلى تحديد تدابير التباعد الاجتماعي للحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل، حيث تمثلت أهمها فيما يلي (حموزروقي ، 2021، صفحة 252):

- ✓ توقيف نشاطات نقل الأشخاص المتعلقة بالخدمات الجوية والنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية، النقل البري في كل الاتجاهات أي الحضري وشبه الحضري بين البلديات وبين الولايات، نقل المسافرين بالسك الحديدية، النقل الموجه: المترو، الترامواي، والنقل بالمصاعد الهوائية، النقل الجماعي بسيارات الأجرة، يستثنى من هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين.
- ✓ غلق أماكن التجمعات كغلق المساجد والمقاهي والمطاعم والمدارس القرآنية والمحلات التجارية بإستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملبنات والبقالات ومحلات الخضر والفواكه).
- ✓ غلق محلات بيع المشروبات، ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية، وقاعات الحفلات بالإضافة إلى حضر المناسبات العامة.
- ✓ تم وضع في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر ما لا يقل عن 50% من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية، حيث استثنى من هذا الإجراء مستخدمو الصحة والأمن الوطني والحماية المدنية والمديرية العامة للجمارك والمديرية العامة لإدارة السجون والمديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية ومستخدمو مخابر مراقبة الجودة وقمع

الغش والتابعون للسلطة البيطرية، والتابعون لسلطة الصحة النباتية وكذا المستخدمون المكلفون بمهام النظافة والتطهير وبمهام المراقبة والحراسة.

- ✓ وقد تم منح الأولوية في العطلة الاستثنائية للنساء المتكفلات بتربية أبنائهن الصغار وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة وأولئك الذين يعانون هشاشة طبية.
- ✓ كما تم غلق مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، والجامعات ومعاهد التعليم العالي، وايضا المؤسسات التكوينية التابعة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين ومدارس التعليم القرآني والزوايا واقسام محمو الأمية وجميع المؤسسات التربوية الخاصة ورياض الأطفال.

فرض نظام الحجر الصحي على الولايات أو البلديات التي اعتبرت كبؤر لوباء فيروس كورونا، حيث يخص الحجر المنزلي كل شخص متواجد في إقليم الولاية أو البلدية المعنية، ويتمثل الحجر المنزلي الكلي في إلزام الأشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم، خلال الفترة المعنية، ما عدا في الحالات المنصوص عليها في المرسوم، أما الحجر المنزلي الجزئي فهو إلزام الشخاص بعدم مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم خلال الفترة أو الفترات الزمنية المقررة من طرف السلطات العمومية.

2.3. التنمية الاقتصادية في الجزائر:

1.2.3. التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي: " عملية تغيير اقتصادية واجتماعية وسياسية يتحقق من خلالها زيادة في الناتج القومي (الدخل القومي)، وبالتالي زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بسبب الزيادة في كمية وإنتاجية عناصر الإنتاج، وبسبب التغيرات في هيكل النشاط الإنتاجي ونوعية السلع والخدمات المنتجة، وذلك خلال فترة طويلة الأمد" (محمد و إيمان، 2005، صفحة 09).

تعد التنمية الاقتصادية (Economic Development) خلق للثروة التي تفيد المجتمع، فهي استثمار في تنمية الاقتصادية من أجل توفير الرخاء وجودة الحياة الأفضل لجميع السكان، يختلف تعريف التنمية الاقتصادية من شخص لآخر ولكن بشكل عام تعرف" على أنها تخصيص موارد محددة مثل: الأراضي، الأيدي العاملة، ريادة الأعمال من أجل زيادة مستوى النشاط التجاري وزيادة نسبة التوظيف وتوزيع الدخل والملاءة المالية" (مروة، 2021).

من خلال هذا التعريف نستنتج أن:

- ✓ التنمية عملية إدارية وليست تلقائية (كالنمو مثلا)، تتطلب إحداث تغيرات وتصحيحات في الهيكل والبنيان الاقتصادي وجعل معدل النمو لإجمالي الناتج المحلي يفوق معدل النمو السكاني.
- ✓ الزيادة في الدخل القومي (الناتج الوطني الحقيقي)، والتي تحقق الزيادة الحقيقية وليست النقدية لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي، عن طريق الزيادة في كمية ونوعية السلع والخدمات المنتجة.
- ✓ أن تكون الزيادة والنمو الاقتصادي على المدى البعيد ولفترة طويلة من الزمن وتستبعد بذلك الزيادة العابرة أو النمو العابرة نتيجة لعوامل عرضية وسرعان ما يعود الركود.
- ✓ أن يتمتع كل أفراد المجتمع بثمار عملية التنمية، خاصة الطبقة الفقيرة منه.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال زيادة إنتاج السلع والخدمات وهذا بدوره يساهم في زيادة السلع الرأسمالية والقوى العاملة ورأس المال، ببساطة يستخدم مفهوم التنمية الاقتصادية ليدل على زيادة إجمالي الإنتاج في الاقتصاد.

2.2.3. التنمية الاقتصادية في الجزائر:

منذ الاستقلال الجزائر عام 1962 تم تبني الاقتصاد الاشتراكي قائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج لتحقيق تنمية اقتصادية مستمرة، هذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، ولقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساساً على مداخيل صادرات البترول وليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول. وقد أثبتت الصدمة النفطية سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الوطني، وبرزت عدة مشاكل كزيادة حجم البطالة وارتفاع معدلات التضخم (طالم و فيلالي، 2016، صفحة 109).

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنها تبقى دون التطلعات، صحيح أنها استطاعت تحقيق التوازنات الكلية وعودة النمو الإيجابي، إلا أنها أغفلت العوائق الجذرية للنمو، لهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق وتحسين منظومة إدارة الحكم وكفاءة الإدارة. ولقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وما تبعه من تحسين في معظم القطاعات الاقتصادية (طالم و فيلالي، 2016، صفحة 102).

هذه العناصر ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية طموحة تلخصت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له أكثر من 525 مليار دينار، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الذي خصص له غلاف مالي فاق 4200 مليار دينار، ليتبعه برنامج توطيد النمو (2010-2014) الذي أخذ حصة الأسد حوالي 286 مليار دولار.

رغم كل هذه المبالغ الضخمة والإيرادات المتزايدة الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي لأكثر من 147 دولار للبرميل في شهر جويلية عام 2008، حتى الآن لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة ولم ترق إلى مصاف الدول المتقدمة (طالم و فيلالي، 2016، صفحة 109).

4. أثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر:

1.4. أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري كباقي اقتصاديات الدول العربية النفطية بتشابه مكوناته حيث تعتمد أغلبها على إنتاج النفط وتصديره كمورد أساسي لتمويل عمليات التنمية، وخلال فترة الدراسة مرت الجزائر بفترات متفاوتة من حيث تحقيق معدلات النمو وذلك تبعا لتطورات الاقتصاد العالمي نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي بشكل كبير من حيث انعكاس التغيرات في أسعار النفط العالمية، والتي ترتبط بمدى الانتعاش أو الركود الاقتصادي الذي تحققه الاقتصاديات المتقدمة بإعتبار تلك الدول المستهلك الأساسي للنفط المنتج في الجزائر.

حققت الجزائر خلال الفترة 2005 وحتى 2008 معدلات نمو مرتفعة نتيجة لإرتفاع أسعار النفط العالمية، حيث بلغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للجزائر 3% في عام 2007، لينخفض إلى 2،4% في عام 2008 (الجزائر، 2016، صفحة 215) نتيجة لإنخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية بسبب الأزمة المالية العالمية والتي تأثرت بها أغلب الاقتصاديات المتقدمة، وبالتالي انتقل تأثيرها إلى أغلب الاقتصاديات في العالم ومنها الاقتصاد الجزائري بحكم ارتباطها الكبير مع الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى حدوث نوع من الركود شمل كافة الاقطاعات، حيث وصل معدل النمو الناتج المحلي

الاجمالي في الانخفاض عام 2009 إلى 1،4% بالأسعار الثابتة و (- 7,8 %) بالأسعار الجارية، وذلك نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض أسعاره، مما أثر في انخفاض العائدات النفطية للجزائر.

ونتيجة للسياسات المالية والنقدية وإجراءات الدعم المتخذة من قبل الحكومة فقد استطاعت الجزائر تحقيق معدلات نمو أفضل في عام 2010، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي إلى حوالي 3,4% (الجزائر، 2016)، والذي ساعد على ذلك الانتعاش الذي تحقق في عام 2010 في الاقتصاد العالمي نتيجة الدعم الذي قدمته الدول المتقدمة لمؤسساتها المالية، مما ساعد على الخروج المؤقت من الأزمة وتحقيق معدلات نمو موجبة.

لكن هذا الارتفاع لمعدلات النمو لم يستمر طويلا، حيث انخفض معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر إلى 3,3% و1,6% عامي 2016 و2017، وراجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية. ولتوضح أكثر سوف نقوم بإدراج الجدول الموالي.

تشير البيانات الجدول رقم (01) والشكل أدناه، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد تراجعاً كبيراً حيث إنخفاض في عام 2017 بنسبة 1,6% وفي عام 2018 بنسبة 1,4% مقابل نسبة 3,7 % و3,3% في عامي 2015 و 2016 ، ويعود هذا الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة الركود الاقتصاد العالمي إثر إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث سجل متوسط سعر البرميل النفط إنخفاضاً كبيرا في عامي 2015 و2016 بلغ 53,06 دولار و45 دولار على التوالي مقابل 100,23 دولار في عام 2014 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 47,06% و44,89% على التوالي .

الجدول 01: تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

البيـــــــان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو في الجزائر	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7
سعر البرميل النفط $	80,15	112,94	111,04	108,97	100,23	53,06
البيـــــــان	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل النمو في الجزائر	3,3	1,6	1,4	0,2	5,5-	
سعر البرميل النفط $	45,00	54,05	71,5	64,49	41,5	

المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2013، ص ص: 75 - 235.
- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، جويلية 2018، ص ص:47- 140.
- Banque D' Algerie**, Rapport 2004: Evolution Economique et Monetaire en Algerie**, Alger, Juillet 2018,p p: 30-111.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، الكويت، 2020، ص: 110.
- البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2021/08/21،
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

كما شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 إنكماشاً كبيراً بنسبة -5,5% مقابل 0,2% في عام 2019، ويعزى هذا الانكماش نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتي أدت إلى كساد الاقتصاد العالمي والجزائري وسط إجراءات إغلاق صارمة لإحتواء هذا الفيروس الفتاك، بالموازاة سجل متوسط أسعار النفط إنخفاضاً كبيراً حيث بلغ حوالي 41,5 دولار للبرميل مقابل 64,49 دولار للبرميل في عام 2019 أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ 35,64%.

ويّعد يوم الاثنين 20 أفريل نيسان 2020 "يوماً أسود" في تاريخ صناعة النفط، إذ انهارت أسعار النفط الأمريكي القياسي، المعروف بخام غرب تكساس الوسيط، بنسبة 300% خلال تداولات ذلك اليوم، وسجلت ناقص 37 دولاراً للبرميل عند التسوية. وقد هزّ هذا الانهيار الأسواق العالمية، وكان له أثر سيكولوجي عميق امتد من تكساس الأمريكية، مروراً ببحر الشمال الأوروبي والخليج العربي وشرقاً إلى اليابان، وتعتبر أسوأ أزمة في سوق النفط منذ زمن طويل، مشيرة إلى أن هذه الأزمة إنتهت بإنخفاض الأسعار إلى ما دون الصفر، وكانت صدمة هائلة للأسواق النفط وعصية على التحليل المنطقي (السياسات، 2020، صفحة 02).

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، شهد تراجعاً وتباطأ مستمر منذ عام 2015 حيث سجل تراجعاً بنسبة 3,7%، واستمر هذا تباطأ والتراجع إلى سنة الخامسة على التوالي وسجل في عام 2019 نسبة 0,2% أي قدرت نسبة انخفاض معدل النمو بـ 94,59% ويعود هذا تباطأ في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر لمدة خمسة سنوات متتالية إلى إنخفاضاً كبيراً في متوسط سعر البرميل النفط منذ عام 2015 إلى 53,06 دولار للبرميل و 45 دولار للبرميل في عام 2016 مقابل 100,23 دولار للبرميل في عام 2014 أي قدرت نسبة الانخفاض بـ 52,93% و44,89% على التوالي.

الشكل 02: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

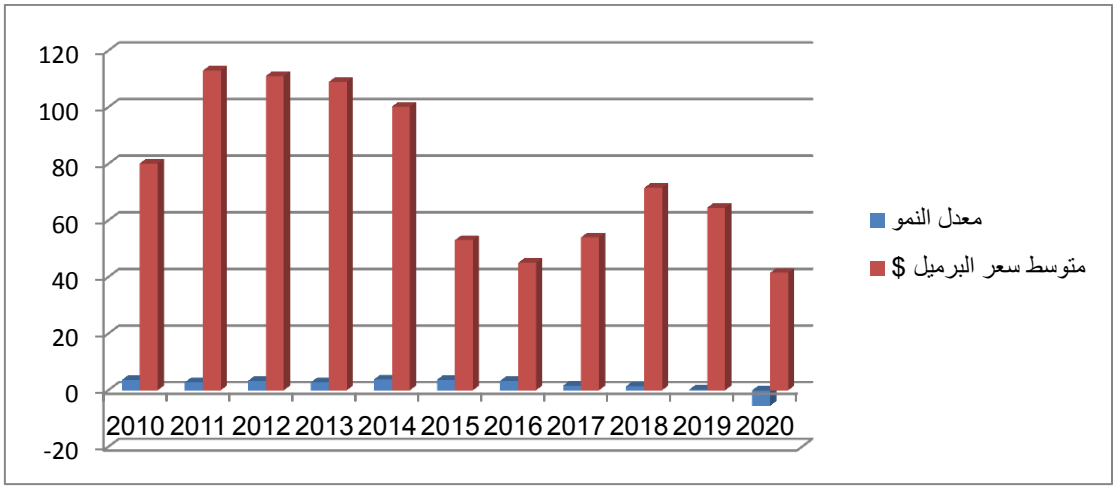

المصدر: من إعداد الباحثين، بإلاعتماد على: - **الجدول 01**.

وفي عام 2020 شهدت الجزائر ودول العالم أزمة صحية كبيرة بإنتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع ولايات الوطن، وسجلت الجزائر إنكماشاً كبيراً بنسبة - 5,5% والتي لم تسجل منذ سنوات طويلة وتسبب في أزمة اقتصادية كبيرة مما أدى إلى إنكماشاً كبيراً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر.

2.4. أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

اتخذت الحكومة الجزائر خطوة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون المالية التكميلية لعام 2020 المنشور في الجريدة الرسمية في 4 جوان، الذي يلغي قاعدة 49/51 باستثناء القطاعات الاستراتيجية المنظّمة إلى حد ما بطريقة محدودة. إن سقف 49% لمشاركة المستثمر الأجنبي في رأس مال شركة جزائرية لم يعد ينطبق إلا على الأنشطة الإنتاجية

للسلع والخدمات ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد: كالمعادن والطاقة والبنية التحتية للنقل والصناعات الدوائية (باستثناء المنتجات المبتكرة الأساسية). جميع الأنشطة الأخرى مفتوحة للاستثمار الأجنبي دون أي التزام بالدخول في شراكة مع طرف محلي. كما يزيل القانون قيدين رئيسيين على سيولة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (حق الدولة الاستباقي وإعادة الشراء) والالتزام بالتمويل المحلي (صلاحية استخدام التمويل الأجنبي من المؤسسات المالية الإنمائية) (الاقتصادية، 2020 (الاقتصادية، 2020، صفحة 17).

أدت التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمكافحة الآثار السلبية للجائحة كورونا (كوفيد-19) إلى توقف قطاعات كبيرة من الانتاج لعديد من الشركات، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر، حيث أعلنت الحكومة عن تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي (6% من الناتج المحلي الإجمالي). كما حظرت السلطات تصدير العديد من المنتجات، بما في ذلك المواد الغذائية والطبية ومستلزمات النظافة. ومع ذلك أعلنوا عن إعطاء الأولوية للاستثمارات في الزراعة لضمان الأمن الغذائي. ووضع آلية لتشجيع الاستثمارات الزراعية سواء أكانت وطنية أو أجنبية أو مختلطة (الاقتصادية، 2020، صفحة 17).

بعد الإنتعاش التي شهدها التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر التي قدرة بـ 3,478 مليار دولار في عام 2010، ولم يكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقة في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما بفعل زيادة رؤوس الاموال الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية الاجنبية في الجزائر، مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية العالمية توقع البعض استمرار هذه التدفقات المالية في التزايد، إلا أن أزمة الديون السيادية وإنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية قد أدت إلى ثبات نسبي في تلك التدفقات، وفيما يلي نقوم بتتبع رصيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الجزائر من خلال الجدول الآتي :

الجدول 02: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار

البيـــــــان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات الاستثمار المباشر	3,478	2,045	1,524	1,952	1,525	0,688-
معدل التغير	%36	%41-	%25-	%28	%21-	%54-
سعر البرميل النفط $	80,15	112,94	111,04	108,97	100,23	53,06
البيـــــــان	2016	2017	2018	2019	2020	
تدفقات الاستثمار المباشر	1,589	1,206	1,466	1,381	1,125	
معدل التغير	%130	%24-	%21	%5-	%18,5-	
سعر البرميل النفط $	45,00	54,05	71,5	64,49	41,5	

المصدر: من إعداد الباحث، بإعتماد على:

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2013، ص: 75.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، جويلية 2018، ص:47.

- أصوات مغاربية، **الاستثمارات الأجنبية في زمن الجائحة..تعرف على البلدان المغاربية الأكثر استقطاباً للاستثمار**، تاريخ الاطلاع على الموقع في: 2021/08/23، https://www.maghrebvoices.com/trends/2021/06/25/

- ترندز للبحوث والاستشارات، **تداعيات جائحة "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: استشراف للتوجه العالمي والاقليمي**، تاريخ الاطلاع على الموقع في: 2021/08/23، https://trendsresearch.org/ar/insight/

- الجدول 01.

تشير البيانات في الجدول رقم (02) إلى انخفاض صافي التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى حوالي 2,045 مليار دولار في عام 2011 وإلى حوالي 1,524 مليار دولار عام 2012، بإنخفاض بلغت نسبته بـ 41% و 25% على التوالي، كما سجلت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تراجعاً كبيراً في عام 2015 قدرة حوالي 0,688 مليار دولار أي ما يعادل نسبة - 54% مقابل حوالي 1,525 مليار دولار في عام 2014، وتعود السبب التي أدّت إلى حدوث انخفاضاً كبيراً إلى تراجع في أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى القوانين الجديدة التي فرضتها الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر أدّت إلى تراجع حجم تلك الاستثمارات.

كما سجلت التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر تراجعاً كبيراً في عام 2017 بحوالي 1,206 مليار دولار مقابل حوالي 1,589 مليار دولار في عام 2016 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ -24%، وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً بحوالي 1,125 مليار دولار في عام 2020 أي ما يعادل نسبة -18,5% مقابل حوالي 1,386 مليار دولار في عام 2019، ويعزى هذا الانخفاض إلى جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي انتشرت في الجزائر وجميع دول العالم وكان لها أثراً كبيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر.

الشكل 03: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر ومتوسط أسعار النفط خلال الفترة (2010-2020)

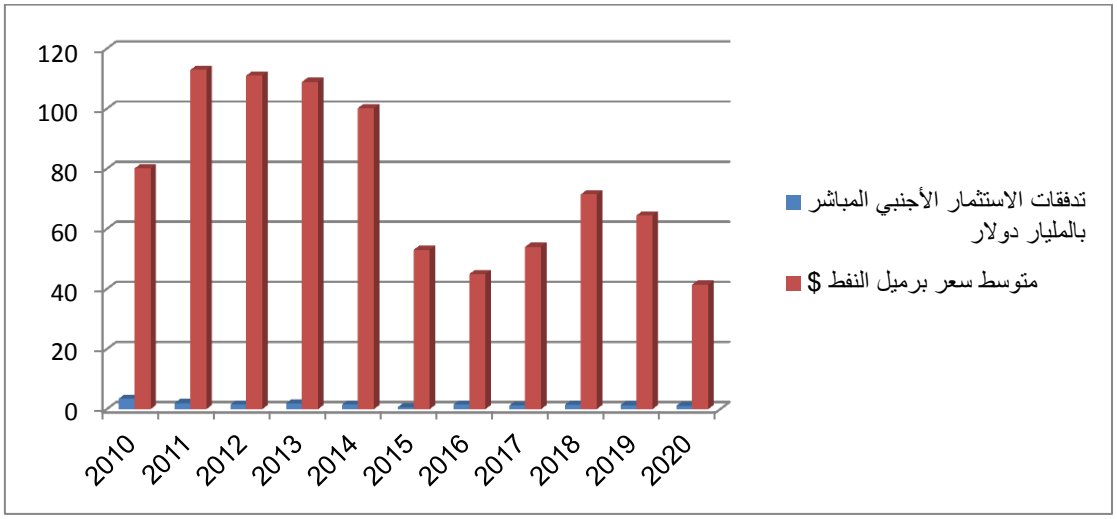

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على: - **الجدول 02**.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أثرت على انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحوالي 18,5%، وسجل تراجعاً من 1,386 مليار دولار في عام 2019، إلى 1,125 مليار دولار في عام 2020، بالرغم من رفع الجزائر القيود التي كانت تفرضها على المستثمرين الأجانب، مما سيساهم في استقطاب البلاد للاستثمارات الأجنبية، مباشرة بعد تعافي الاقتصاد العالمي من هذه الجائحة، وكان الأثر الكبير على التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر هو الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع متوسط سعر برميل النفط إلى حوالي 53,06 دولار للبرميل أي انخفض بنسبة 47,06% في عام 2015 مقابل حوالي 100,23 دولار في عام 2014 ، كما شهدت التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2015 انخفاض بنسبة 54% أي ما يعادل حوالي 0,688 مليار دولار مقابل حوالي 1,525 مليار دولار في عام 2014.

3.4. نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي في ظل تقلبات اسعار النفط في السوق العالمية:

شهدت الجزائر تحسنا في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2011. فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 4501 دولار للفرد في عام 2010 إلى حوالي 5381 دولار في عام 2011، مسجلاً بذلك أعلى معدل نمو بلغ نحو حوالي 19,55% ، ويعود سبب ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، بحث سجل سعر البرميل النفط ارتفاعاً بحوالي 112,94 دولار للبرميل في عام 2011 مقابل حوالي 80,15 دولار للبرميل في عام 2010 أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 40,91% . ولتوضيح أكثر نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول 03: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: دولار أمريكي

البيـــــــان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
متوسط نصيب الفرد	4501	5381	5575	5476	5468	4160
نسبة التغير	%15	%19,55	%3,6	%1,77-	%0,15-	%23,92-
سعر البرميل النفط $	80,15	112,94	111,04	108,97	100,23	53,06
البيـــــــان	2016	2017	2018	2019	2020	
متوسط نصيب الفرد	3894	4081	4188	3910	3232	
نسبة التغير	%6,40-	%4,8	%2,62	%6.62-	%17,32-	
سعر البرميل النفط $	45,00	54,05	71,5	64,49	41,5	

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على :

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008: التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، أبوظبي، 2009، ص: 19.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011: التطورات الاقتصادية والاجتماعية** ، أبوظبي، 2012، ص:24.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017**، أبوظبي، 2018، ص : 26.
- الإذاعة الجزائرية، البنك العالمي: الجزائر تعاطت بسرعة مع الكورونا، تاريخ الاطلاع على الموقع في: 2021/08/24، https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210123/206002.html
- الجدول رقم (01).

تشير البيانات الجدول رقم (03) والشكل أدناه، أن الجزائر سجلت تراجعاً مستمراً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2013-2016)، وسجل أعلى إنكماشاً في عام 2015 بنسبة - 23,92% أي ما يعادل حوالي 4160 دولار مقارنة بحوالي 5468 دولار في عام 2014. ويعود هذا الانكماش إلى الركود في الاقتصاد العالمي نتيجة إلى تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث شهدت أسعار النفط منذ بداية السداسي الثاني من سنة 2014 وخلال سنة 2015 تراجعاً كبيراً لأسعار النفط وصلت إلى 53,06 دولار أمريكي أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 47,06%.

كما شهد معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إنكماشاً كبيراً في عام 2020 بحوالي 3232 دولار أمريكي أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ -17,32% مقابل حوالي 3910 دولار في عام 2019، ويعود سبب الرئيسي في التراجع الكبير في معدل نصيب الفرد إلى التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمكافحة الآثار السلبية للجائحة كورونا (كوفيد-19)، مما أدى إلى توقف قطاعات كبيرة من الانتاج لعديد من الشركات وتسريح العمال، وكما أثرت الجائحة على انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث سجلت انخفاضاً بحوالي 41,5 دولار أمريكي أي بنسبة تراجع تقدر بـ 35,64%.

الشكل 04: معدل متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (2010-2020).

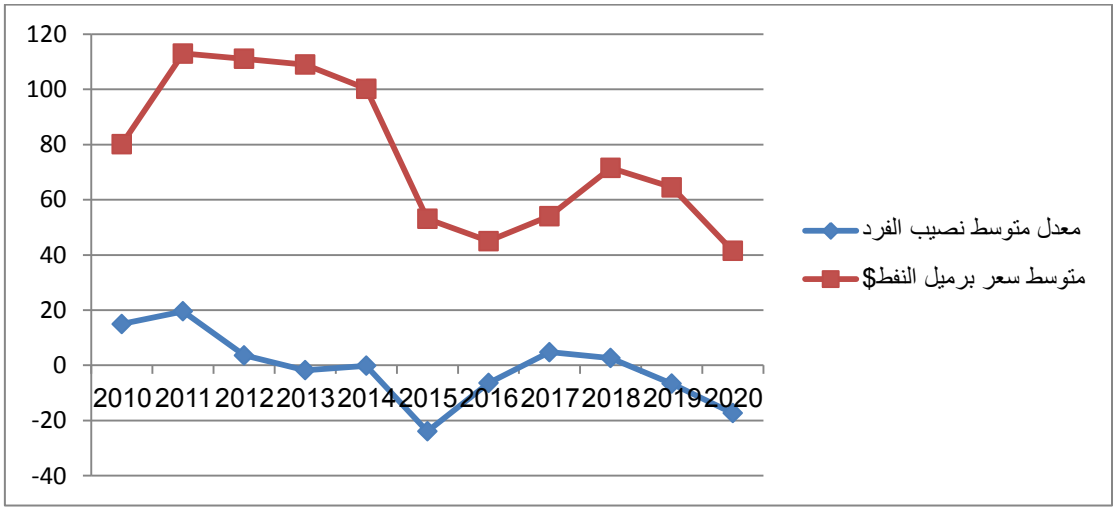

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: - الجدول رقم (03).

على ضوء ما سبق، نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط سعر برميل النفط، وتأثرت الجزائر والدول المصدرة للنفط بصفة عامة بتداعيات تراجع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية وما ينتج عنها من انخفاض في الإيرادات النفطية، بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي انتشرت في الجزائر وجميع دول العالم وكان لها أثراً كبيراً ، وما نتنج عنها من إجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمكافحة الآثار السلبية للجائحة، ما أثر ذلك على الصادرات النفطية و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

5. تحليل النتائج:

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، شهد تراجعاً وتباطأ مستمر منذ عام 2015 حيث سجل تراجعاً بنسبة 3,7%، واستمر هذا تباطأ والتراجع إلى سنة الخامسة على التوالي وسجل في عام 2019 نسبة 0,2% أي قدرت نسبة انخفاض معدل النمو بـ 94,59% ويعود هذا إلى الانخفاض الكبير في متوسط سعر البرميل النفط منذ عام 2015 إلى 53,06 دولار للبرميل و 45 دولار للبرميل في عام 2016 مقابل 100,23 دولار للبرميل في عام 2014 أي قدرت نسبة الانخفاض بـ 52,93% و44,89% على التوالي. وفي عام 2020 شهدت الجزائر ودول العالم أزمة صحية كبيرة بإنتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ، وسجلت الجزائر إنكماشاً كبيراً بنسبة - 5,5% والتي لم تسجل منذ سنوات طويلة وتسبب في أزمة اقتصادية كبيرة مما أدى إلى إنكماشاً كبيراً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر.

كما نلاحظ أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أثرت على انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحوالي 18,5%، وسجل تراجعاً من 1,386 مليار دولار في عام 2019، إلى 1,125 مليار دولار في عام 2020، بالرغم من رفع الجزائر القيود التي كانت تفرضها على المستثمرين الأجانب،

كما شهد معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إنكماشاً كبيراً في عام 2020 بحوالي 3232 دولار أمريكي أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ -17,32% مقابل حوالي 3910 دولار في عام 2019، ويعود سبب الرئيسي في التراجع الكبير في معدل

نصيب الفرد إلى التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمكافحة الآثار السلبية للجائحة كورونا (كوفيد-19). ويعود إلى الركود في الاقتصاد العالمي نتيجة إلى تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وكما أثرت الجائحة على انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث سجلت انخفاضاً بحوالي 41,5 دولار أمريكي أي بنسبة تراجع تقدر بـ 35,64%.

دفعتنا هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج بخصوص الفرضيات المقدمة، وتتلخص تلك النتائج فيما يلي:

- سعر النفط هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام ، والمكون من 42 غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وجعلها أسعاراً غير مستقرة، ومن بين أنواعها السعر المعلن و المتحقق والفوري، وأما العوامل المؤثرة فيها هي الطلب والعرض على النفط. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.
- جائحة كورونا (كوفيد-19 هي جائحة عالمية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-2)، ومن بين أعراضها الحمى، والسعال الجاف، والإجهاد، وأصدرت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات الاحترازية تتمثل في تدابير التباعد الاجتماعي للحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وجائحة كورونا (كوفيد-19) على إنكماش في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، وانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، كما شهد معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إنكماشاً كبيراً في عام 2020 بحوالي 3232 دولار أمريكي أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ -17,32% مقابل حوالي 3910 دولار في عام 2019، ويعود سبب الرئيسي في التراجع الكبير في معدل نصيب الفرد إلى التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمكافحة الآثار السلبية للجائحة كورونا (كوفيد-19). ويعود إلى الركود في الاقتصاد العالمي نتيجة إلى تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

6. الخاتمة:

تناولت الدراسة موضوعاً مهما تمثل في تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث شهدت الجزائر اضطرابات كبير في عدة قطاعات اقتصادية بسبب الانخفاض الكبير في متوسط سعر البرميل النفط في السوق العالمية، بالإضافة إلى التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمكافحة الآثار السلبية للجائحة كورونا (كوفيد-19)، تتمثل في تدابير التباعد الاجتماعي للحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين والحجر الصحي، وكان الأثر كبير على عدة متغيرات اقتصادية حيث تراجعت كل المؤشرات الاقتصادية المتعلق بالتنمية في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

- على إثر الفوائض المالية التي حققتها الدول النفطية من جراء استمرار ارتفاع أسعار البترول، فإن إحدى أهم التحديات التي تواجهها هي تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات الاستراتيجية.

- تنويع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات، وتملك الجزائر ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالفلاحة، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكن جداً بتضافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير ريعي.
- إصلاح القطاع المصرفي والتوجه إلى النظام الرقمي الذي يعتبر عصب الاقتصاد المفتوح في أي بلد غنيا كان أم فقير.
- ضرورة الالتزام بالتدابير الاحترازية التي وضعتها الحكومة الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19).

7. قائمة المراجع:

1. عبد العزيز عجيمة محمد ، و عطية ناصف إيمان. (2005). *التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية*. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

2. أحمد طلحة وليد. (2020). *التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

3. أمال حموزروقي . (2021). دراسة تحليلية لإنعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية. *مجلة الدراسات الاقتصادية*.

4. خولة عدنان. (أوت، 2019). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وقطر. *مجلة البشائر الاقتصادية*.

5. زهرة دريش . (بلا تاريخ). أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2016). *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*.

6. سهايلية سماح. (أكتوبر، 2020). الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر. *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية*.

7. علّه مراد . (بلا تاريخ). تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014). *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*.

8. مراد علّه. (2017). دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014). *مجلة رؤى إستراتيجية*.

9. علي طالم، و بومدين فيلالي. (جوان، 2016). إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية-. *مجلة الاقتصاد والتنمية*.

10. خالدية بن عوالي. (2016). ، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج (مذكرة ماجستير). وهران: جامعة وهران.

11. ألمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (المحرر). (29 نيسان، 2020). كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي. *وحدة الدراسات السياسية*.

12. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2020). *الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في زمن فيروس كورونا (كوفيد-19)*. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

13. نك الجزائر. (2016). *التقرير السنوي 2016*. الجزائر: بنك الجزائر.

14. *منظمة الصحة العالمية*. (2021). تاريخ الاسترداد 26 08، 2021، من منظمة الصحة العالمية: https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

15. *منظمة الصحة العالمية*. (2021). تاريخ الاسترداد 26 08، 2021، من https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

16. *وكالة الأناطول*. (2021). تاريخ الاسترداد 26 08، 2021، من https://www.aa.com.tr/ar/

17. *ويكيبيديا*. (2021). تاريخ الاسترداد 26 08، 2021، من https://ar.wikipedia.org/wiki: https://ar.wikipedia.org/

18. *يونيسف*. (2021). تاريخ الاسترداد 26 08، 2021، من https://www.unicef.org/ar: https://www.unicef.org/

19. *يونيسف*. (2021). تاريخ الاسترداد 26 08، 2021، من www.unicef.org/sop/ar/covid19: www.unicef.org

18. بحمزة مروة. (2021). تاريخ الاسترداد 27 08، 2021، من https://sotor.com: www.sotor.com/

19. *bloomberg*. (2021, 08 20). Consulté le 08 20, 2021, sur www.bloomberg.com.

20.World Health Organiztion. (2021). Consulté le 08 26, 2021, sur https://www.who.int/countries/dza

21.Organization, W. H. (2021). *Organization, World Health*. (W. H. Organization, Éd.) Consulté le 08 26, 2021, sur www.who.int: https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/technical//naming-the-coronavirus-diseases-(covid-2019)-and-the-virus-that-causes-it

22. Organization, W. H. (s.d.). *World Health Organization*. (W. H. Organization, Éd.) Récupéré sur World Health Organization.

هام جداً:

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA: (يجب كتابة هذه العبارة في آخر المقال)

المؤلف المرسل، وآخرون (السنة 2021)، عنوان المقال، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 43-62.